



لا نعرف حتى الآن المصطلح الذي سينحته التاريخ ومؤرخوه للهجمة الروسية – الإيرانية التقسيمية على سورية والمنطقة، وتفتح مرحلة جديدة ومثيرة من الاستعمار المختلف. لكن إلى أن يتم حسم تلك المسألة اللفظية والاصطلاحية ربما نقترح وصف تقسيم 2: «خامنئي - بوتين»، وخامنئي هنا، أي إيران، تتقدم روسيا في مسؤولية تدمير وتقسيم سورية، ولا يقلل هذا من المسؤولية الروسية بحال.

الهجوم الاستعماري الإيراني – الروسي الراهن على سورية (والإيراني تحديداً على العراق واليمن) يختلف بطبيعة الحال عن الحقبة الاستعمارية الغربية التي شهدتها المنطقة في العقود الأولى من القرن العشرين (واستمرت طويلاً بعد ذلك في الجزائر وفلسطين). الاستعمار والتقسيم الغربي التقليدي كان امتداداً لحقبة تنافس إمبراطوري بريطاني وفرنسي وإيطالي وإسباني وألماني في طول وعرض العالم، منطلاقاً من الرغبة الجامحة في السيطرة على الموارد والأراضي والشعوب.

في فصوله البريطانية والفرنسية، على الأقل، كان يحتل ويسطير وينهب ثروات الشعوب تحت مسوغ نشر حضارة الرجل الأبيض. وحتى يبدو «صادقاً» مع شعاراته اضطر هذا الاستعمار إلى جلب بعض جوانب تقدم وتحضر «الرجل الأبيض» إلى المناطق المستعمرة، فكان هناك بعض التقدم هنا وهناك مثل شق الطرقات وبناء السكك الحديد (في الهند مثلاً)، وبناء الجسور (كما في السودان ومصر والتي تستخدم حتى الآن!).

إضافة إلى ذلك حاول هذا الاستعمار، واستمراً لسياسة إيجاد المسوغ والمبرر للاحتلال والسيطرة، تدريب وتعليم وتأهيل طاقات محلية عبر التعليم الجامعي الغربي وتكوين نخب قادرة على الإدارة.

في خضم ذلك، سوق لنموذجه الليبرالي الديمقراطي في أوساط تلك النخب باعتباره الجسر الوحيد نحو التقدم والنجاح واللحاق بالحداثة. لا يعني هذا على الإطلاق القول إن الاستعمار الغربي كان حنوناً أو أن إيجابياته تغلب سلبياته، بل القصد القول إن ذلك الاستعمار اضطر إلى القيام بعمليات تجميل الوجه أفادت جزئياً الشعوب المستعمرة وبعض نخبها، إلى جانب النهب والتدمير الذي قام به.

واحدة من تلك العمليات كانت انفتاح النقاش السياسي المحلي على شكل الحكم بعد مرحلة التحرر والتخلص من الاستعمار، وفي قلبها ضرورة الحرية السياسية وتبني الحكم البرلماني والديمقراطية وسوى ذلك.

في الوقت نفسه تحولت القيم الليبرالية والإنسانية التي «تسلح» بها الاستعمار الغربي لـ «إنقاذ الشعوب المتخلفة»، إلى أسلحة بيد تلك الشعوب ونخبها، وبقيت كذلك إلى الآن. فقيم حقوق الإنسان والمساواة بين البشر وحق تقرير المصير وغيرها أصبحت هي الأرضية التي تقوم عليها نضالات الشعوب المستعمرة ضد سياساتاليمنة والسيطرة والحروب الغربية.

في حقبة الهجنة والاستعمار الروسي - الإيراني لسوريا لن نرى حتى مجرد القيام بعمليات تجميلية ل بشاعة تلك الهجنة. وليس هناك حتى مجرد شعار فارغ يهدف إلى «نشر الحضارة والاستمار»، أو «إنقاذ الشعب»، أو غير ذلك. في حقبة وتقسيم «خامنئي - بوتين» كل ما نقرأه والجميع متأكد منه هو أن استعمار سوريا وتقسيمها يقوم ويقع على أساس المصلحة الاستراتيجية الروسية في استقطاع الساحل السوري ليكون تحت سيطرتها المباشرة إلى أمد غير معروف، والمصلحة الاستراتيجية الإيرانية في استقطاع «دويلة دمشق» المتواصلة مع جغرافية لبنان الشيعية في الشرق، لتظل موطن قدم إيرانية دائمة. لا يهم طهران ولا موسكو أن تتفتت سوريا بالتوازي مع هذين الاستقطاعين إلى دويلات أخرى، كردية في الشمال الشرقي، ودرزية بمحاذاة إسرائيل، و«حلبية» في الوسط الصحراوي.

إلى ذلك، ماذا يقدم النموذجان «الإيراني» أو «الروسي» من شكل سياسي أو نظام قيم ولو على شكل شعاراتي مجوف يمكن الاتكاء عليه أو استدعاوئه لنقد إيران وروسيا وسياساتهما؟ ليس هنا أي مجموعة قيم تتحدث عن الديمقراطية أو الحرية أو المساواة أو الكرامة بإمكان النخب «المستعمرة» الرجوع إليها كمرجعية مشتركة لنقد النظام الفوقي. كل ما هو موجود «معايير المصلحة الاستراتيجية» للدول المستعمرة، إيران وروسيا، وبعد ذلك لا يهم شيء.

لا يهم إن تم تهجير 11 مليون سوري من بيتهم ومدنهم وقرابهم، أكثر من نصفهم إلى خارج بلد़هم، ورميهم ضحايا للبحر والأسماك، أو للمصائر المُبْهَمَة.

لا يهم إن تم تدمير سوريا وإرجاعها عقوداً طويلاً إلى الوراء، طالما أن أهداف بوتين الاستراتيجية في محاكمة الغرب والشبق في الظهور على شكل الرجل القوي والعظيم قيد التحقق. وطالما أن الشبق الإيراني المهووس بأيديولوجية الشيعية السياسية المخلوطة بالرغبة الساحقة في تكريس النفوذ الإقليمي والاحتلالي في المنطقة العربية، يتحقق أيضاً.

هل ما سبق ذكره فيه اتهامات ومبالغات وأحكام مُسبقة، وتغاضٍ عما يقوله أنصار إيران وروسيا من أن التدخل في سوريا هدفه «الدفاع عن الشعب السوري» مقابل الإرهاب والتدخلات الغربية؟ حسناً، لنتأمل - فيما تبقى من مساحة لنا هنا - مثلاً واحداً ونستخدمه كاختبار للمقولات التي ترى في إيران وروسيا دولاً معتدية ومكرورة من الغالبية الكاسحة للشعب السوري، وهذا المثال يختصره السؤال المزدوج التالي: لماذا لم تفتح ولا تفتح روسيا وإيران بلدانها لللاجئين السوريين، وكل البلدين ولغ في شأن السوري تحت مزاعم حماية السوريين من الإرهاب، وبرر إرسال قنابله وخبرائه بمسوغ مساعدة الشعب السوري في محنته؟ ثم، لماذا لا يتوجه اللاجئون السوريون أنفسهم وبمحض إرادتهم إلى روسيا أو إيران، وهي الدول التي هبت لنجدهم خلال السنوات الماضية فور اندلاع ثورتهم ضد الاستبداد الأسد؟

لا يبحث هذان السؤالان الاستنكاريان عن إجابة هي واضحة لكل من يتابع المأساة السورية بقدر ما يسلطان الضوء على مفارقة مُمضنة كبيرة تُضاف إلى مفارقات مواقف هاتين الدولتين، اللتين تتتسابقان في ترسيم المشاريع الاستعمارية والتقطيعية في سوريا.

روسيا من ناحية تغلق حدودها في وجه السوريين بما يجعل الوصول إلى القمر ربما أسهل لكثير من السوريين من الوصول

إليها لو أرادوا التوجّه إليها.

لكن روسيا أيضاً وأصلاً ليست من البلدان الجاذبة للهجرة إليها بسبب تفاصيل الشوفينية الروسية الفيصرية وانبعاثها من القبور مع قدم بوتين، وهي شوفينية يلاحظها كل زائر، وتترجم عبر قوانين صارمة في الإقامة والعمل، ناهيك عن التجنيس الذي ربما يعد الأصعب مثلاً في شمال الكرة الأرضية كلها. ولعدم وجود تكافؤ الفرص بين الأفراد بعض النظر عن خلفياتهم وجنسياتهم فإن روسيا ليست جهة مرغوبة للسفر أو العمل، بعكس الدول الغربية التي تهكم عليها روسيا، والتي يرغب في الهجرة إليها كثيرون ومنهم روس أيضاً.

إيران ليست أفضل حالاً بطبيعة الحال، ذلك أن الشوفينية الفارسية المتصاعدة تكاد تناقض الروسية في انغلاقها على ذاتها وعدم تقبلها الآخر.

والشيء المُفارق في الحالة الإيرانية هو قربها الجغرافي من سوريا وبالتالي سهولة أن تكون جهة رئيسة مطروقة من قبل اللاجئين السوريين.

وعلى رغم ادعاء طهران الرسمي بأن إيران تفتح حدودها للسوريين، وهو ادعاء يحتاج إلى تحقق، فإن السوريين أنفسهم يدبرون ظهرهم لها ويغامرون بأرواحهم ويلقون بأجسادهم في البحار والمحيطات عوض أن يصلوا لإيران بمخاطر لا تقارن مع تلك التي تواجههم عند توجههم إلى أوروبا.

لا تبالي طهران وموسكو بطبيعة الحال بملابين السوريين الذين لا يظهرون أساساً على شاشات رادات الحسابات الاستراتيجية للعاصمتين، حيث ليس ثمة وقت لتفكير أساساً بقضايا هامشية و«تافهة» مثل لجوء ملابين إلى خارج سوريا، أو سقوط آلاف الضحايا. وهذا الاحتقار المُدهش لمعاناة ملابين البشر هو المخيف حقاً في مرحلة الاستعمار الروسي - الإيراني الحالية، ذلك أنه يسلط الضوء على التفكير الاستئصالي الخطير الذي تترجمه سياسات واستراتيجيات الدولتين.

فقد رأينا ترجمة له في نطاق الاتحاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبخاصة في حرب بوتين النازية ضد الشيشان واعتماد نموذج «غروزني» والأرض المحروقة ضد الخصوم، والقائمة على إبادة كل ما هو قائم ويتنفس أو لا يتنفس على الجانب الآخر.

والسياسة ذاتها حدثت ولا تزال تحدث في إيران وإن كان بوتيرة أقل وحشية وأبعد من الإعلام ضد كل المكونات غير الفارسية في إيران وعلى رأسها العرب على طول ساحل عربستان والأحواز والداخل. ذلك أنه، نسجاً وتناغماً مع تجارب البلدين «الباهرة» في الإزاحة والإبادة الديمografية، يتضاعد حديث عنصري وإبادي يكرر بأن اللاجئين السوريين الذين أجبرتهم حرب النظام وحلفائه على ترك بلد़هم هم أصلاً من «أتباع» الجماعات التكفيرية أو المتعاطفين معها، ومن الذين لا يؤمنون بالعيش المشترك والتعددية الثقافية والدينية في سوريا، وبالتالي فإن التخلص منهم شيء جيد ويجب ألا يتثير الشفقة ولا التحسّر.

وتبعداً لهذا التفكير، إذا أضفنا الملابين السورية التي هجرت داخل سوريا بعيداً من مدنها وقرابها وأريافها وأضفناها إلى معادلة «التحليل الإبادي» المذكور لوصلنا إلى نتيجة سريعة مفادها أن معظم الشعب السوري صار من أتباع الجماعات التكفيرية، ولا بأس من التخلص منه، وإعادة تركيب سوريا ديمografياً وجغرافياً.

هذه بعض بشائر عهد «تقسيم 2: خامنئي - بوتين» الذي يحتفي به أنصار الاستبداد الأسدية هنا وهناك.

الحياة اللندنية

المصادر: